تحليل جغرافي لمشكلة العشوائيات في محافظة المثنى وسبل معالجتها

أ.م.د. أنور صباح محمد الكلابي

تدريسي في قسم الجغرافيـة

كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة المثنى

Geographical analysis of the slums problem in Muthanna Governorate and means of development

D. Anwar Sabah Mohammad AL-Kelaby

Geography department – Education College – AL-Muthanna University

atdalslman@gmail.com

Abstract:

The research, ained to study this phenomenon and its spread in most areas of Al-Muthanna Governorate and study the possibilities available to alleviate this problem and ways of developing it. The study showed that the number of random clusters in the study area reached (122) random areas or clusters until 2015, the number of random dwellings (21440 random dwellings) for the same communities and the same year. The study also showed that the random clusters are located in (8 administrative units - one) of the administrative units of Muthanna Governorate (12 administrative units – hand).

The study shows that Samawah district has a random number of random clusters (38 random gatherings) and 31.15% of the total number of slums in the governorate. It also ranked first in the number of dwellings (9782 random dwellings) and 45.6% In the study area. The study showed that the area of the crescent recorded the lowest random groupings (3 random groupings) and 2.4% of the total random areas. While the lowest number of random housing was recorded in the number of housing units (60 housing units) and 0.3% of the total number of informal dwellings.

Keywords: Slums, Development, Environment

الملخص:

خلص البحث، التحليل الجغرافي لمشكلة العشوائيات في محافظة المثنى وسبل تنميتها، إلى دراسة هذه الظاهرة واسباب واتساع رقعتها في أغلب مناطق محافظة المثنى، ودراسة الإمكانيات المتاحة للتخفيف من حدة هذه المشكلة وسبل تنميتها. حيث أظهرت الدراسة أن عدد التجمعات العشوائية في منطقة الدراسة بلغت (122) منطقة أو تجمع عشوائي لغاية عام 2015، بلغت أعداد المساكن العشوائية (21440 مسكن)، لنفس التجمعات كما أظهرت الدراسة بأن التجمعات العشوائية

تتواجد في (8 وحدات إدارية – ناحية) من الوحدات الإدارية لمحافظة المثنى البالغة (12 وحدة إدارية – ناحية).

وأظهرت الدراسة، تصدر مركز قضاء السماوة لعدد التجمعات العشوائية البالغة (38 تجمع عشوائي) وبنسبة (31.15%) من إجمالي العشوائيات في المحافظة، فضلاً عن تصدره المرتبة الأولى بأعداد المساكن البالغة (9782 مسكن عشوائي)، وبنسبة (45.6%) من إجمالي المساكن العشوائية في منطقة الدراسة. فيما بينت الدراسة بأن ناحية الهلال سجلت أقل التجمعات العشوائية حيث بلغت (3 تجمعات عشوائية)، وبنسبة (2.4%) من إجمالي المناطق العشوائية. في حين سجلت ناحية النجمي أقل المساكن العشوائية عدداً إذ بلغت (60 مسكن) وبنسبة (0.3%) من إجمالي المساكن العشوائية. كما شهدت مناطق العشوائيات في المحافظة العديد من المشكلات البيئية التي تسبب التدهور والاعتلالات الصحية لساكنيها.

لكلمات المفتاحية: التحليل الجغرافي، العشوائيات، التنمية

المقدمة:

تمثل مشكلة السكن العشوائي من مشكلات البيئة الحضرية التي انتشرت بشكل متسارع بعد العام 2003 في معظم محافظات العراق ومنها منطقة الدراسة، عبر التجاوز على أراض مملوكة للدولة أو القطاع الخاص وذلك نتيجة لزيادة معدلات النمو والهجرة الداخلية، وانشاء تجمعات سكنية عشوائية تفتقر معظمها لأبسط متطلبات العيش الملائم، فضلاً عن افتقارها لأساسيات التنظيم العمراني وتنقصها الخدمات الأساسية اللازمة لسلامة سكان العشوائيات، حيث تعم الفوضى تلك التجمعات العشوائية، ولعل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية ممثلة بالفقر والعوز ونقص الخدمات والمخاطر الأمنية والصحية ومظاهر التلوث البيئي زادت من تعقيد مشكلة السكن العشوائي لا سيما في المناطق النامية، وبضمنها منطقة الدراسة التي شهدت ظاهرة انتشار التجمعات العشوائية أو مدن التنك أو الأحياء السكنية غير القانونية حول وأطراف مراكز المدن الرئيسة في محافظة المثنى بشكل كبير كما سيتضح لاحقاً.

لذا فقد تصدت الدراسة الحالية لمشكلة العشوائيات وتحديد مناطق تجمعها على خرائط خاصة بها، وتوفير قاعدة بيانات عنها، ومعرفة التأثيرات البيئية والصحية التي تواجه ساكنيها، وايجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة بوضع خارطة طريق تبدأ بحل المشكلة وتنتهي باستدامة الحل وفق الامكانيات المتاحة.

المبحث الأول: الإطار النظري للبحث:

أولاً: مشكلة البحث: ما الأسباب التي أدت إلى ظهور العشوائيات في محافظة المثنى ؟ وما الأبعاد البيئية الناجمة عنها، وهل يمكن تحقيق التنمية المستدامة لحل مشكلة العشوائيات في محافظة المثنى ؟

ثانياً: فرضية البحث: وقد افترضت الدراسة، اتساع رقعة التجمعات العشوائية في محافظة المثنى نتيجة عوامل جغرافية متعددة، وانعكست تأثيراتها بيئياً وصحياً على سكان العشوائيات وتردي جمالية مدنها.

ثالثاً: منهج البحث: يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، والمبني على دراسة الظاهرة ووصفها بدقة عبر الدراسة الميدانية، كما اعتمد على المنهج التحليلي، و تحليل وربط وتفسير البيانات المستحصلة العشوائيات في محافظة المثنى، ومن ثم تبويبها واستخلاص النتائج منها.

رابعاً: أهمية البحث وهدفه: وتمثلت الدراسة بالكشفعن تجمع العشوائيات في محافظة المثنى وتسقيط أبعادها على الخرائط، لتكون قاعدة بيانات للدراسات اللاحقة، فضلاً عن تحديد سمات السكن العشوائي في منطقة الدراسة. كما يهدف البحث، الكشف عن المشكلات البيئية التي تواجه مناطق العشوائيات وساكنيها.

خامساً: حدود منطقة البحث: تقع محافظة المثنى فلكياً بين دائرتي عرض (05 29 ° – 42 31 °) شمالا وخطي طول (50 43 ° – 32 46 °) شرقاً. أما مكانياً فتعد من محافظات الفرات الأوسط الواقعة في الجزء الجنوبي الغربي من العراق اذ يحدها من الشمال محافظة القادسية ومن الشرق محافظتي البصرة وذي قار ومن الغرب محافظة النجف ومن الجنوب تحدها المملكة السعودية. وبمساحة إجمالية (51740كم٢). وتضم أربعة وحدات رئيسة (قضاء) وسبعة وحدات ثانوية (ناحية). الخريطة (1)، الجدول (1).

الخريطة (1)، موقع محافظة المثنى الجغرافي والفلكي.

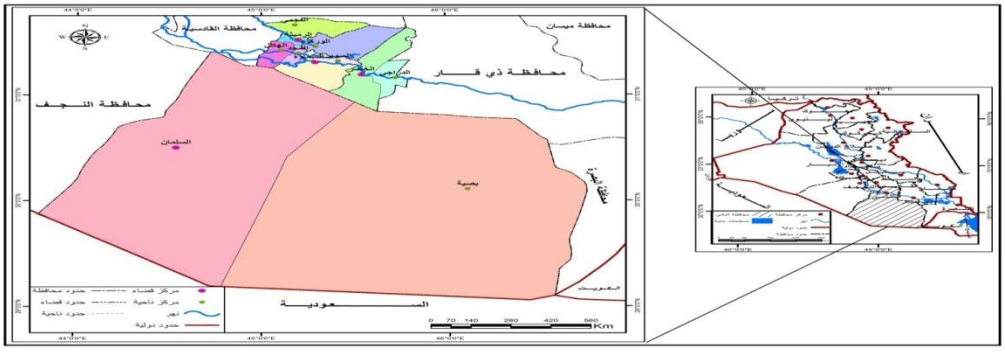

المصدر: وزارة الموارد المائية، المديرية العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، الوحدة الرقمية، خريطة العراق الإدارية، مقياس (١: ٠٠٠٠٠٠)، بغداد، ٢٠٠٧.

الجدول (1)، التقسيمات الإدارية لمحافظة المثنى لسنة 2017.

الوحدات الإدارية	المساحة / كم^{٢}	النسبة المئوية من إجمالي المحافظة
مركز قضاء السماوة	680	1.31
ناحية السوير	261	0.50
مجموع قضاء السماوة	941	1.81
مركز قضاء الرميثة	106	0.20
ناحية المجد	145	0.28
ناحية الهلال	321	2.62
ناحية النجمي	654	1.26
مجموع قضاء الرميثة	2204	4.26
قضاء الوركاء	978	1.89
مركز قضاء الخضر	1260	2.43
ناحية الدراجي	407	0.78
مجموع قضاء الخضر	1667	3.22
مركز قضاء السلمان	22396	43.28
ناحية بصية	24532	47.41
مجموع قضاء سلمان	46928	59.34
مجموع المحافظة	79084	% 100

المصدر: جمهورية العراق–وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، 2017، ص ٢١.

سادساً: مفاهيم البحث:

للعشوائيات مفاهيم عديدة وتعريفات متنوعة، تصب جميعها إلى مناطق سكنية غير قانونية تجاوزت على ملكية خاصة أو عامة بشكل يتداخل مع مناطق سكنية مخطط أو في ضواحيها، تفتقر لأبسط الخدمات، ولها تأثيرات جانبية على المناطق المتداخلة معها. وتسمية العشوائيات مأخوذة من العشوة، وتعني ركوب الأمر على غير بيان، بمعنى أمراً غير مستبين الرشد وأصله من

عشواء الليل، وفي حديث للأمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، خبط عشواء: أي يتخبط في الظلام والأمر الملتبس فيتحير[1]. ومن تعريفات العشوائيات على سبيل الذكر لا الحصر:

يعرفها معهد العربي لإنماء المدن، بأنها مناطق أقيمت مساكنها من دون تراخيص في أراض تملكها الدولة أو يملكها آخرون، وغالباً ما تقام هذه المساكن خارج نطاق الخدمات الحكومية ولا تتوفر فيها الخدمات والمرافق الحكومية لعدم اعتراف الدولة بها[2]. وتعرف أيضاً، بأنها الإحياء التي شيدت بغياب أو ضعف القانون والتشريعات، وبمعايير دون المستوى المطلوب، وأكثرها شيدت في أراضي البلديات، حيث توجد طرق ضيقة وأزقة لمرور الإفراد فقط، ويستحيل توفير الخدمات الاجتماعية لعدم وجود فراغات مناسبة لبناء مدرسة أو ملعب أو مستوصف[3]. وتعرف العشوائيات بمسميات عدة منها المدن غير النظامية، والسكن المستتر، السكن المتدهور، السكن العشوائي، السكن المخالف، أحياء الفقراء أو التعساء أو المعدومين، السكن غير الشرعي، السكن الفوضوي، أحياء الصفيح، أو التنك، السكن المؤقت، العشوائيات، وسكن الصرائف[4].

أسباب ظهور العشوائيات في محافظة المثنى: يمكن حصر أسباب العشوائيات في منطقة الدراسة إلى الآتي:

١ – زيادة أعداد السكان في المحافظة بفعل معدلات النمو الطبيعية وتحسن المستوى الاجتماعي والصحي، حيث ارتفعت أعداد السكان في محافظة المثنى من 436825)) نسمة عام 1997، في عام 2017 لتصل (734905) نسمة[5]، بمقدار زيادة سكانية في المحافظة في العقدين الماضيين (298080) نسمة وبنسبة زيادة بلغت (40.6%).

٢ – زيادة أعداد الهجرة الداخلية في مراكز المدن لمحافظة المثنى وضواحيها، وخاصة من المناطق الريفية بفعل تدهور الأراضي الزراعية وضعف قدرة الأرض الانتاجية والبحث عن فرص عمل أفضل. وهذا ما يوضح انخفاض عدد العاملين في الزراعة في محافظة المثنى حيث بلغ عددهم (6403 فلاح) لعام 2016، بمقارنة عدد العاملين بهذا القطاع لعام 2007 حيث كان عددهم (8388 فلاح)[6].

٣ – ضعف القوانين الرادعة لإقامة العشوائيات والحد من تمددها، علماً أن السكن العشوائي يمثل حاجة ملحة وعفوية الغاية منها تلبية السكن، لذا فقد خضعت أراضي مخصصة كمناطق خضراء (بساتين) للتجاوز وانشاء العشوائيات لا سيما في أطراف المراكز الحضرية، فقد بلغت مساحة الأراضي المتجاوز عليها في عموم محافظة المثنى (8269 دونم) لعام 2016[7]، تباينت فيما بين وحداتها الإدارية، إذ سجل قضاء الخضر (5000 دونم)، يليه قضاء الرميثة

ثانياً بمساحة (2834 دونم)، في حين حل قضاء السماوة ثالثاً بمساحة (435 دونم)، من إجمالي أراضي البساتين المتجاوز عليها.

٤ – عوامل أخرى، مثل اتساع شريحة الفقر، وانعدام الخطط المستقبلية لحل أزمة السكن واستيعاب الزيادة السكانية لتفادي العشوائيات، وسهولة إنشاء المسكن العشوائي الذي يلائم الفئات الفقيرة ذات الدخل المحدود.

المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي للعشوائيات في محافظة المثنى

أولاً: التجمعات العشوائية في محافظة المثنى:

تفاقمت مشكلة العشوائيات بشكل كبير بسبب أزمة السكن المستشرية في العراق، والتي تتزايد سنوياً، وقد نتج عنها مشكلات عدة تسببت في عرقلة برامج تنمية وتطوير المجتمعات خلال المرحلة الراهنة، إذ يوجد في العراق (3687 تجمعاً عشوائياً)، يضم (521.947 وحدة سكنية عشوائية)، يسكنها نحو (3.292) مليون مواطن. وجاءت العاصمة بغداد في صدارة المدن التي تضم تجمعات عشوائية، وبواقع 1022 تجمعاً[8].

وتعد محافظة المثنى إحدى محافظات العراق التي تعاني من هذه المشكلة وتداعياتها البيئية، والصحية، والأمنية، والاجتماعية. فقد شهدت منطقة الدراسة، تزايداً ملحوظاً في عدد العشوائيات منذ العام 2013 حيث كان عدد التجمعات العشوائية (27 تجمع عشوائي)[9]، فيما بلغ عدد المساكن العشوائية (1250 مسكن عشوائي)[10]، فيما يتضح من الجدول (2)، وجود أكثر من (122 تجمع عشوائي)، وقرابة (21440 مسكن عشوائي) في محافظة المثنى تباينت في توزيعها بين وحداتها الإدارية.

إذ يتباين حجم المناطق والتجمعات العشوائية في محافظة المثنى على مستوى القضاء، وكما في جدول (2) حيث بلغت أعلاها في قضاء الرميثة بعدد تجمعات بلغ (50 تجمع عشوائي)، وبنسبة مقدارها (40.98%) من إجمالي التجمعات العشوائية في محافظة المثنى، وذلك لسعة انتشار هذه الظاهرة في الوحدات الإدارية (نواحي) التابعة له والتي يفوق عددها باقي أقضية المحافظة، يأتي قضاء السماوة ثانياً بعدد (48 تجمع عشواي)، وبنسبة (39.34%) من إجمالي التجمعات العشوائية، فيما حل قضاء الوركاء بالمرتبة الثالثة بعدد (13 تجمع عشوائي)، وقضاء الخضر رابعاً بـ (11 تجمع عشوائي). في حين لم يتواجد في قضاء السلمان أي تجمع للعشوائيات، بحسب الخصائص المكانية له المتمثلة بمساحته الكبيرة والبعد عن المراكز الحضرية في مركز المحافظة والبيئة الطبيعية التي تتصف بقساوة الظروف وشدة الجفاف

الجدول (2)، عدد تجمعات السكن العشوائي وعدد المساكن على مستوى القضاء في محافظة المثنى

ت	الوحدة الإدارية	عدد التجمعات	النسبة (%)	عدد المساكن	النسبة (%)
1	ق. السماوة	48	39.34	9902	46.18
2	ق. الرميثة	50	40.98	8326	38.83
3	ق. الخضر	11	9.02	2354	10.98
4	ق. الوركاء	13	10.66	858	4
5	ق. السلمان	0	0	0	0
المجموع		122	100%	21440	100%

المصدر، وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، مديرية تخطيط محافظة المثنى، بيانات غير منشورة، ٢٠١٦.

الشكل (1)، أعداد التجمعات العشوائية على مستوى القضاء في محافظة المثنى

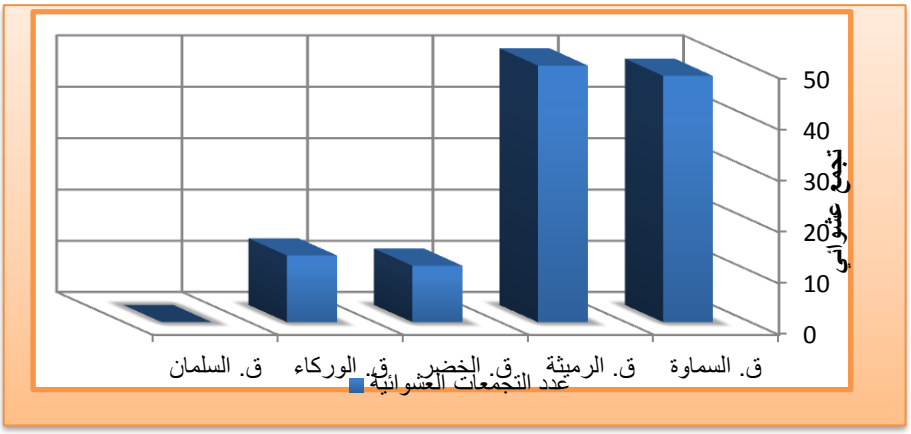

المصدر، الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

الخريطة (2)، نسب التجمعات العشوائية في محافظة المثنى على مستوى القضاء

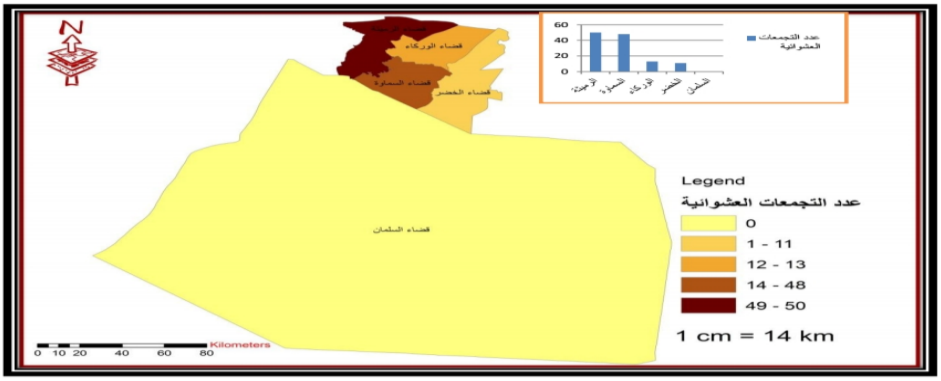

المصدر: الباحث بالاعتماد على، وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، مديرية تخطيط محافظة المثنى.

أما بالنسبة للتجمعات العشوائية على أساس النواحي، ومن الجدول (3)، فقد سجل مركز قضاء السماوة (38 تجمعاً عشوائياً)، من إجمالي التجمعات العشوائية في محافظة المثنى، وبنسبة (31.15%)، يليه مركز قضاء الرميثة بواقع (30 تجمعاً عشوائياً) وبنسبة (24.6%) من إجمالي التجمعات العشوائية في المحافظة، فيما تأتي كل من ناحية المجد التابعة لقضاء الرميثة ومركز قضاء الوركاء ثالثاً بـ (13تجمعاً عشوائياً)، لكليهما وبنسبة (10.6%) من إجمالي التجمعات العشوائية، الشكل (2).

في حين جاءت ناحيتي النجمي والهلال التابعتين لقضاء الرميثة بأقل التجمعات العشوائية حيث بلغت (4 و 3 تجمعات عشوائية) على الترتيب، وبنسبة (3.28% و 2.4%) على الترتيب من إجمالي التجمعات العشوائية في محافظة المثنى. فيما خلت كل من ناحية الكرامة التابعة لقضاء الوركاء وناحية الدراجي التابع لقضاء الخضر، وقضاء السلمان من التجمعات العشوائية كونها تعد مناطق نائية وتتصف بظروف طبيعية قاسية، تمثل بيئة غير مرغوب فيها وطاردة للسكن، الخريطة (3).

الجدول (3)، أعداد التجمعات العشوائية وأعداد المساكن العشوائية على مستوى الناحية في محافظة المثنى

ت	الوحدات الإدارية	أعداد التجمعات العشوائية	نسبة المئوية	عدد المساكن العشوائية	نسبة المئوية
1	م.ق. السماوة	38	31.15	9782	45.6
2	ن. السوير	10	8.2	120	0.6
3	م.ق. الرميثة	30	24.6	7596	35.4
4	ن. النجمي	4	3.28	60	0.3
5	ن. المجد	13	10.6	260	1.2
6	ن. الهلال	3	2.4	410	1.9
7	م.ق. الوركاء	13	10.6	858	4
8	ن. الكرامة	0	0	0	0
9	م.ق. الخضر	11	9.02	2354	11
10	ن. الدراجي	0	0	0	0
11	م.ق. السلمان	0	0	0	0
12	ن. بصية	0	0	0	0
المجموع		122	%100	21440	%100

المصدر، وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، مديرية تخطيط محافظة المثنى، بيانات غير منشورة، 2018.

الشكل (2)، أعداد التجمعات العشوائية في محافظة المثنى بحسب الوحدات الإدارية.

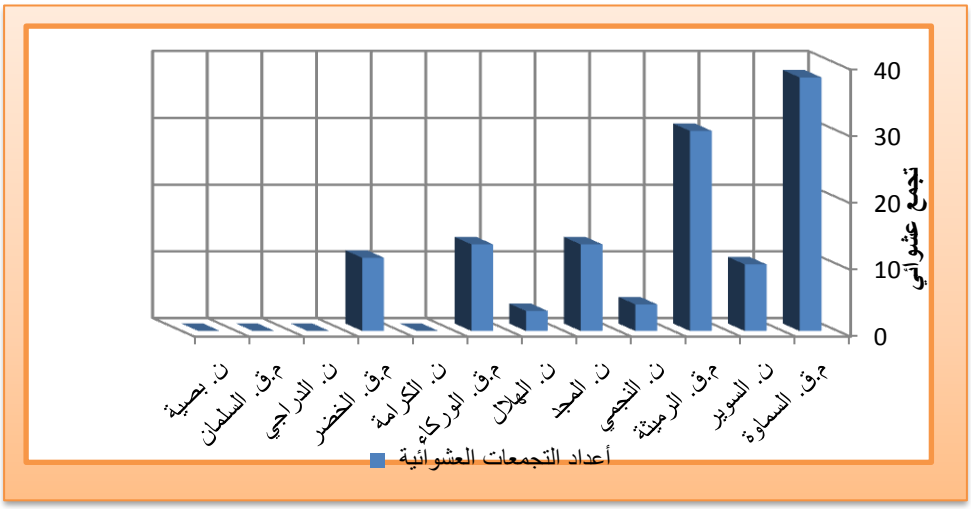

المصدر، الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

الخريطة (3)، نسب التجمعات العشوائية في محافظة المثنى على مستوى الوحدة الإدارية (الناحية)

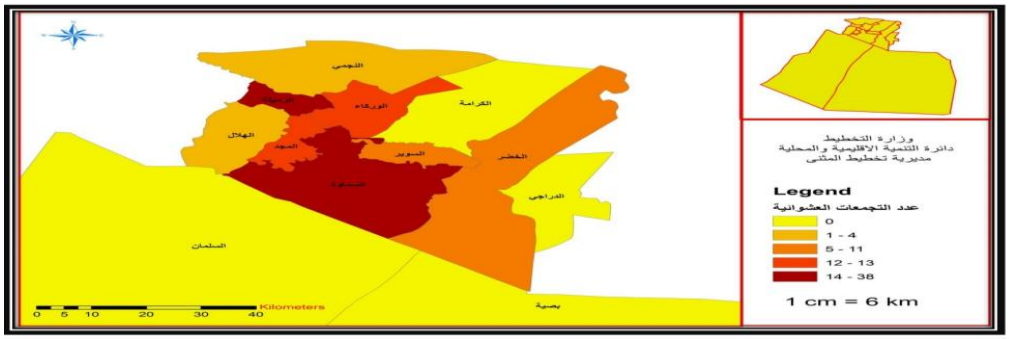

المصدر: الباحث بالاعتماد على، وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، مديرية تخطيط محافظة المثنى.

ثانياً: المساكن العشوائية في محافظة المثنى:

تتباين أعداد المساكن العشوائية في محافظة المثنى على أساس القضاء، فيما ذكر سابقاً عن التجمعات العشوائية، حيث سجل مركز قضاء السماوة أعلى وحدة إدارية بعدد بلغ (9902 مسكن عشوائي)، وبنسبة (46.18%) من إجمالي المساكن في محافظة المثنى، يليه قضاء الرميثة

بـ (8326 مسكن عشوائي)، وبنسبة (38.83%) من إجمالي العشوائيات، ويأتي قضاء الخضر ثالثاً بـ (2354 مسكن عشوائي)، وأخيراً قضاء الوركاء بـ (858 مسكن عشوائي)، وبنسب بلغت (10.98% و 4%) على الترتيب، الشكل (3)، الخريطة (4).

الشكل (3)، أعداد المساكن العشوائية على مستوى القضاء في محافظة المثنى

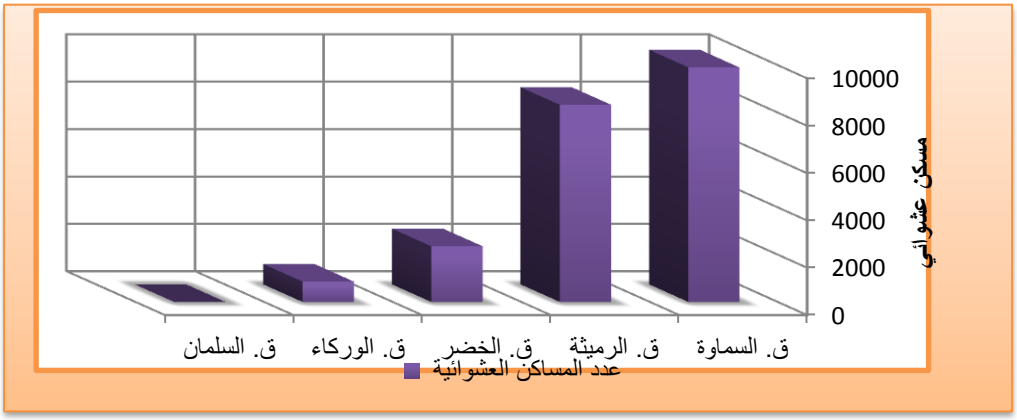

المصدر، الباحث، بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

يتضح من معطيات الجدول (3)، والممثلة بيانته في الشكل (4)، والخريطة (5)، تباين أعدد الوحدات السكنية العشوائية في محافظة المثنى البالغة (21440 مسكناً عشوائياً)، على الوحدات الإدارية (ناحية) في المحافظة. إذا تركزت مكانياً في مركز قضاء السماوة وخاصة مدينة السماوة ومناطق الضواحي التابعة لها، حيث بلغت (9782 مسكن عشوائي)، تمثل نسبة (45.6%)، من إجمالي المساكن العشوائية في محافظة المثنى، فيما يأتي مركز قضاء الرميثة ثانياً، بعدد مساكن بلغت (7596 مسكن عشوائي)، وبنسبة (35.4%) من إجمالي المساكن العشوائية في المحافظة. ويعود السبب لتركز معظم العشوائيات السكنية في هاتين المنطقتين إلى عدة عوامل منها، إنها تمثل منطقتي جذب كونها تمثل مركز الثقل الإداري والخدمي في عموم محافظة المثنى وتوفر فرص العمل المناسبة لتركز العشوائيات، فضلاً عن ضعف تنفيذ القانون، وغياب العامل الرقابي من الجهات المختصة فيها، الصورة (1) و (2).

الخريطة (4)، نسب أعداد المساكن العشوائية في محافظة المثنى على مستوى القضاء

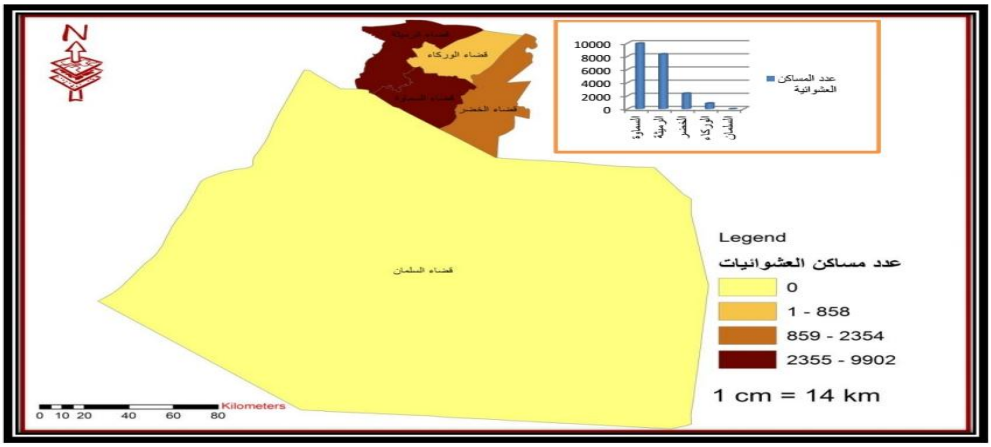

المصدر: الباحث بالاعتماد على، وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، مديرية تخطيط محافظة المثنى.

الشكل (4)، أعداد المساكن العشوائية في محافظة المثنى بحسب الوحدات الإدارية.

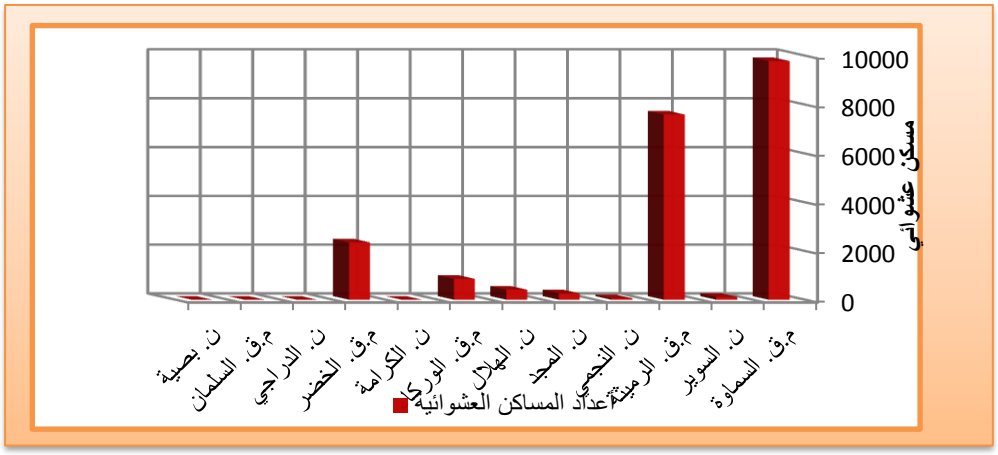

المصدر، الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

فيما سجلت كل من ناحيتي السوير التابعة لقضاء السماوة وناحية النجمي التابعة لقضاء الرميثة أقل الوحدات الإدارية لعدد المساكن العشوائية إذ بلغت (120 مسكن عشوائي) في ناحية السوير، و(60 مسكن عشوائي) في ناحية النجمي، وبنسبة بلغت (0.6% و 0.3%) على الترتيب، ويعود سبب ذلك لكون هذه الوحدات الإدارية مناطق طاردة للسكن وتفتقر لمتطلبات الحياة والمعيشة في الأساس وعدم قدرتها على إعالة أعداد إضافية، فضلاً عن كونها مناطق انطلاق وهجرة نحو

المراكز الحضرية الأكبر حجماً منها. في حين شهدت أربع وحدات إدارية خلوها من المساكن العشوائية، كونها في الأصل طاردة للسكن لضعف مقومات العيش الحضري، تمثلت كل من ناحية الكرامة التابعة لقضاء الوركاء وناحية الدراجي التابع لقضاء الخضر، وقضاء السلمان وناحية بصية، الشكل (4)، الخريطة (5).

الخريطة (5): نسبة المساكن العشوائية في محافظة المثنى لكل وحدة إدارية (ناحية)

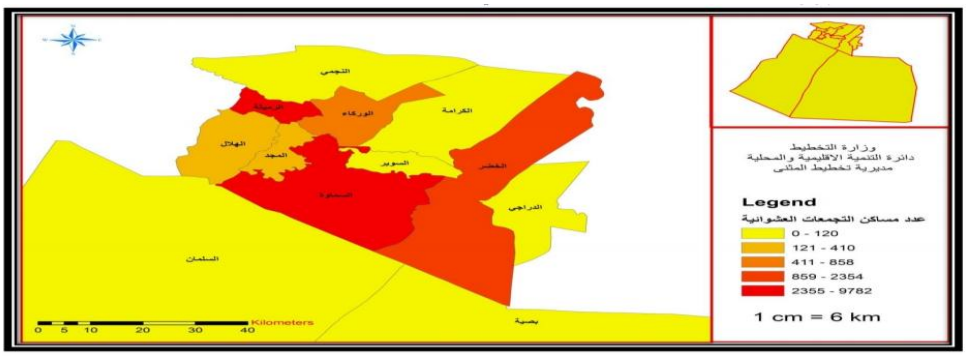

المصدر: الباحث بالاعتماد على، وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، مديرية تخطيط محافظة المثنى.

الصورة (1) تجاوز على بساتين النخيل في منطقة الصياغ، قضاء السماوة، والصورة (2)، مظهر المسكن العشوائي.

ثالثاً: تحليل العشوائيات الأكثر تركزاً في مراكز أقضية محافظة المثنى:

سيركز هذا الجزء من البحث على المواقع الأكثر تركز بالعشوائيات من محافظة المثنى، وخاصة مركز قضاء السماوة، ومركز قضاء الرميثة، حيث بلغ مجموع التجمعات العشوائية فيهما (98 تجمع عشوائي) من أصل (122 تجمع عشوائي) في عموم محافظة المثنى، وبنسبة مجتمعة لكلا القضائيين (80.32%)، الأمر الذي يجعل من مشكلة العشوائيات تمثل العبء الأكبر فيهما.

فقد بلغ إجمالي عدد التجمعات السكنية في مركز قضاء السماوة (مدينة السماوة والقرى والضواحي) المحيطة بها (38 تجمع عشوائي)، تباينت بشكل طفيف لأحيائها السكنية، حيث سجلت تجمعاً عشوائياً واحداً في كل حي سكني باستثناء حي الجهاد، وحي الانتفاضة اللتان سجلتا (4 و 3 تجمع عشوائي) على الترتيب.

أما من حيث عدد المساكن العشوائية في أحياء مدينة السماوة، فقد تباينت بشكل واضح، فقد بلغ إجمالي عدد الوحدات السكنية (9782 مسكن عشوائي)، حيث سجل حي البو حجر الأكثر عدداً بواقع (2056 مسكن عشوائي)، يليه حي الرسالة المتضمن العمارات السكنية بـ (2033 مسكن عشوائي)، فيما حل حي الانتفاضة ثالثاً بـ (1000 مسكن عشوائي)، في حين سجل حي دور السكك أقل الوحدات العشوائية في مدينة السماوة إذ بلغت (20 مسكن عشوائي)، الجدول (4)، الخريطة (6).

كما تباينت استعمالات الأرض التي أقيمت عليها العشوائيات في مدينة السماوة، حيث توزعت بين استعمال سكني، واستعمال خدمي، واستعمال مخصص للترفيه أو كمتنزه عام، واستعمال مخصص كبساتين نخيل، واستعمال محرم كالتجاوز على أراضي امتداد أنابيب الغاز في مركز القضاء.

كما تباينت عائدية الأرض التي بنيت عليها العشوائيات في مركز قضاء السماوة، إلى قسمين رئيسين هما، أراضي مالية (ممنوحة باللزمة) مع حق التصرف بها من قبل الدولة، والقسم الآخر تعود إلى بلدية مركز قضاء السماوة، مما ينم عن ضعف القوانين الرادعة اتجاه إقامة العشوائيات في منطقة الدراسة.

وفيما يتعلق الأمر بمركز قضاء الرميثة ومدينتها، الذي سجل المرتبة الثانية من حيث التجمعات والعشوائية وعدد المساكن فيه من بعد مركز قضاء السماوة، إذ بلغ عدد التجمعات العشوائية (30 تجمع عشوائي)، تباينت أعداد التجمعات على عدد الأحياء السكنية في مدينة الرميثة بشكل بسيط، إذ تفرد كل من حي الأمير وحي الحكيم بأكبر تجمع للعشوائيات بلغت (7 و 5 تجمع عشوائي) على الترتيب، فيما سجل حي الجوادين (3 تجمعات)، فيما كان نصيب باقي الأحياء تجمع عشوائي واحد، وتجمعين من نصيب حيي المصطفى والصادق، الجدول (5).

أما من حيث عدد المساكن العشوائية في مدينة الرميثة، فبلغت (7596 مسكن عشوائي)، تباينت هي الأخرى على مستوى الأحياء السكنية في المدينة، فقد سجلت كل من أحياء الحكيم، والجهاد، وحي الصادق، الأعلى عدداً بواقع يصل (1800 و 1300 و 1100 مسكن عشوائي)، على الترتيب، في حين سجل حي المصطفى أقل الأحياء السكنية بمساكن العشوائيات، إذ بلغت (9 مسكن عشوائي).

كما تباينت استعمالات الأرض في مدينة الرميثة التي شيدت عليها العشوائيات، حيث توزعت بين استعمال سكني، واستعمال خدمي، واستعمال مخصص للترفيه أو كمتنزه عام.

الجدول (4)، التجمعات العشوائية وعدد المساكن العشوائي في مركز قضاء السماوة مدينة السماوة.

ت	الحي السكني	المحلة	عدد المناطق العشوائية	عدد المساكن العشوائية	نوع استعمال الأرض	عائدية الأرض
1	حي الجهاد	112	4	107	بستان	بلدية
2	حي الانتفاضة	420	3	1000	سكني + محرم	مالية + بلدية
3	حي النصر الأولى	317	1	22	متنزهات	مالية وحق تصرف
4	البساتين الشرقية	314	2	658	خدمات ومتنزهات	مالية وحق تصرف
5	البس=اتين الغربية	319	1	350	متنزهات وسكني	مالية وحق تصرف
6	بساتين آل حافظ	310	1	340	متنزهات وخدمات	مالية وحق تصرف
7	حي الكفاءات	402	1	55	بساتين	مالية وحق تصرف
8	حي الحسين	408	1	100	بساتين ومحرم غاز	مالية وحق تصرف
9	بساتين خلف المستشفى العام	401	1	35	مختلط	مالية وحق تصرف
10	بساتين خلف المستشفى العام	401	1	240	بساتين	مالية وحق تصرف
11	بساتين الصياغ	307	1	25	بساتين	مالية وحق تصرف
12	بساتين الصياغ	315	1	50	بساتين وسكني	مالية وحق تصرف

13	حي الخضراء + السجناء السياسيين	410	1	22	خدمات	مالية وحق تصرف
14	بساتين الصياغ الصوب الصغير	303	1	26	بساتين	مالية وحق تصرف
15	بساتين النهر	203	1	172	بساتين	مالية وحق تصرف
16	بساتين النهر	213	1	150	سكني	مالية وحق تصرف
17	حي سومر	211	1	450	سكني	بلدية
18	دور شركة الاسمنت + بساتين	206	1	200	ترفيهية	مالية وحق تصرف
19	منطقة الشنابرة	109	1	35	خدمات	مالية وحق تصرف
20	حي النصر الرابعة	320	1	150	سكني ومتنزهات	مالية وحق تصرف
21	حي النصر الثانية	327	1	22	سكني	مالية وحق تصرف
22	الصفاة	215	1	74	بساتين	مالية وحق تصرف
23	حي آل عبيد	114	1	98	بساتين	مالية وحق تصرف
24	دور السكك	430	1	20	مناطق زراعية	مالية وحق تصرف
25	حي الأمير + حي القاسم	425	1	337	مختلط	مالية وحق تصرف

26	حي التأميم	108	1	50	سكني	بلدية
27	حي الرسالة + العمارات السكنية	105	1	2033	سكني ومتنزهات	بلدية
28	خلف الحي الصناعي	1	1	73	سكني	مالية وحق تصرف
29	آل بوحجر	422	1	420	سكني ومتنزه ومحرم	مالية وحق تصرف
30	آل بوحجر	424	1	256	سكني ومتنزه ومحرم	بلدية
31	بساتين الصياغ الصوب الصغير	304	1	47	مختلط وبستان	مالية وحق تصرف
32	بساتين الصياغ الصوب الصغير	305	1	365	بستان	مالية وحق تصرف

المصدر، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للتخطيط والإحصاء، محافظة المثنى، مسح العشوائيات.

الخريطة (6)، التوزيع المكاني للتجمعات العشوائية في مدينة السماوة

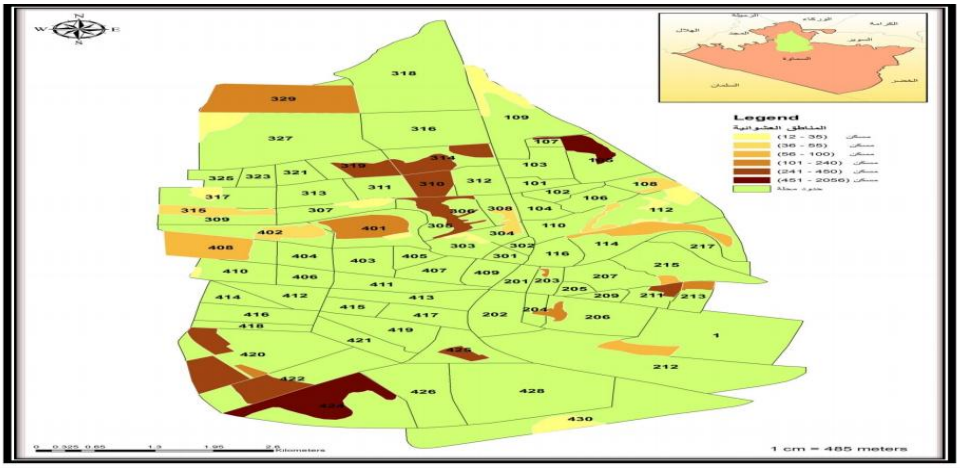

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

فيما تباينت عائدية الأرض في مدينة الرميثة التي قامت عليها العشوائيات، إلى قسمين هما، أراضي مالية مع حق التصرف بها من قبل الدولة، والقسم الآخر تعود إلى بلدية مركز قضاء الرميثة، الخريطة (7).

الجدول (5)، التجمعات العشوائية وعدد المساكن العشوائي في مركز قضاء الرميثة

ت	الحي السكني	رقم المحلة	عدد المناطق العشوائية	عدد المساكن العشوائية	نوع استعمال الأرض	عائدية الأرض
١	حي المصطفى	117	2	8	سكن	بلدية
٢	حي الحكيم	115	5	105	مباني عامة وسكن	بلدية
٣	حي الحكيم	113	1	250	خضراء ومدرسة	مالية
٤	حي الحكيم	109	1	1800	سكني وخضراء	بلدية ومالية
٥	حي الجوادين	110	1	720	سكني وخضراء	مالية
٦	حي الإمام العسكري	104	1	265	سكن	مالية
٧	حي الجهاد	106	1	1300	مختلط	مالية
٨	حي الشهداء	108	1	200	سكن	مالية
٩	حي الحكيم	107	1	95	سكن	مالية
١٠	حي الإمام العسكري	103	1	96	سكن	مالية
١١	حي الحكيم	105	1	650	سكن	مالية
١٢	حي المصطفى	119	1	350	سكن	مالية
١٣	حي الأمير	201	7	443	خضراء وطرق	مالية
١٤	حي ثورة العشرين	202	1	100	خضراء	مالية
١٥	حي الصادق	203	2	1100	مختلط	بلدية ومالية
١٦	حي الجوادين	112	3	114	سكن	بلدية ومالية

المصدر، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للتخطيط والإحصاء، محافظة المثنى، مسح العشوائيات.

الخريطة (7)، التوزيع المكاني للتجمعات العشوائية في مركز قضاء الرميثة

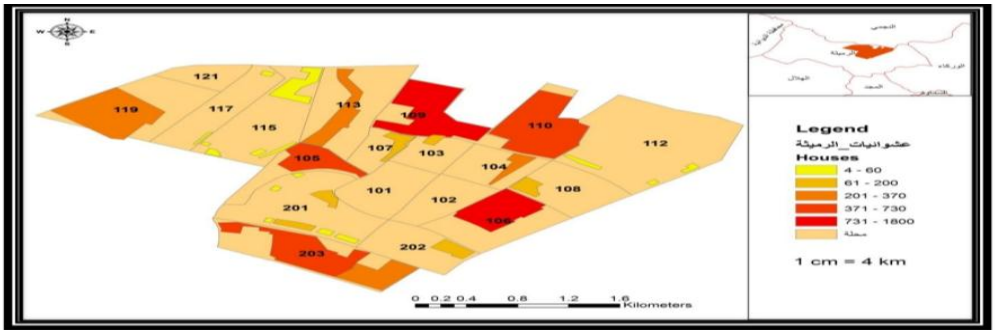

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

المبحث الثالث /مشكلات السكن العشوائي والحلول المقترحة في محافظة المثنى:

العشوائيات ليست ظاهرة لكنها حقيقه تنمو وتتمدد بشكل دائم لذلك لابد من الحكومة المحلية في محافظة المثنى أن تمتلك إرادة قويه مؤمنة بقدراتها على حل هذه المشكلة، حيث تمثل زيادة التجمعات العشوائية في محافظة المثنى في ظل غياب الحلول وقلة اهتمام الحكومة المحلية والجهات المعنية إلى تفاقم وزيادة تعقيدات المشكلة نفسها وصعوبة الحلول الآنية في ظل المعطيات التي أظهرتها الدراسة الحالية، حيث تفرز لنا العشوائيات مجموعة كبيرة من الظواهر السلبية منها:

١ – إحداث خلل في أسس ومعايير تخطيط المراكز الحضرية لمحافظة المثنى وتخلخل استعمالات الأرض فيها.

٢ – تجاوز العشوائيات على شبكة الماء والكهرباء وإحداث ضغط على باقي الخدمات، فضلاً عن كون العشوائيات تعد معظمها مباني متهالكة شيدت بدون موافقات نظامية.

٣ – الإخلال بالتوازن الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة الدراسة، حيث ينتشر بين أهلها الفقر وارتفاع معدلات البطالة وتدنى الخدمات التعليمية وإهمال الأطفال الالتزام بالمدارس وارتفاع نسبة عماله الأطفال وانخراطهم في العمل المبكر كالورش والباعة الجوالين.

٤ – زيادة نسب التلوث في مناطق العشوائيات، نتيجة لرداءة التهوية وبفعل تراكم النفايات الصلبة وغياب الصرف الصحي المناسب. كما تتسبب العشوائيات في التلوث البصري وتشويه جمالية المدن.

٥ – التأثيرات الصحية لسكان العشوائيات ولاسيما الأطفال والنساء وكبار السن بفعل تردي بيئة العشوائيات وعدم ملائمة السكن للعيش وضيق شوارعها وزيادة الحشرات والقوارض وسوء الخدمات المقدمة لهم.

بعض الحلول لمشكلة العشوائيات في محافظة المثنى:

١ – رفع مستوى المعيشة في تلك المناطق العشوائية وتحسين البيئة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية بها بما يقود إلى اندماجها الكامل مع باقي أحياء المدينة.

٢ – إعادة تهيئة بعض المناطق العشوائية وعمل هدم للمناطق الأكثر خطورة على أصحابها وبناءها بشكل جديد وكذلك عمل تصليحات للمناطق الأقل ضرراً والاهتمام بمظهرها الخارجي وكذلك تحسين الشكل الجمالي لها.

٣ – تكثيف الأمن في هذه المناطق وتطهيرها من أوكار الاتجار بالمخدرات والعمل على أن يسود جو الطمأنينة والهدوء والبعد عن المشاغبات بها.

٤ – شمول هذه المناطق بالخدمات الصحية والخدمية والتعليمية فضلاً عن الخدمات الترفيهية بشكل يليق بسكان هذه التجمعات وتوفير الحياة الكريمة لهم.

٥ – العمل على دمج سكان العشوائيات في المجتمع وإشراكهم في الحياة بكل جوانبها سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية.

٦ – خلق فرص عمل جديدة للشباب وإجبار الأطفال على الذهاب إلى المدارس وتجريم عماله الأطفال في سن مبكر.

٧ – عمل حملات تطوعيه موجهة من قبل منظمات المجتمع المدني، والشباب لمساعدة أسر العشوائيات وخاصة التي تعيش دون خط الفقر، وكذلك تشجيع المؤسسات الخيرية بهذا الاتجاه.

الاستنتاجات:

١ – اتساع رقعة التجمعات العشوائية في محافظة المثنى، حيث بلغت (122 تجمع عشوائي) و(21440 مسكن عشوائي) في عموم الوحدات الإدارية لمحافظة المثنى.

٢ – تصدر مركز قضاء السماوة بعدد التجمعات العشوائية، إذ بلغت (38 تجمع عشوائي)، شكلت نسبة (31.15%)، وكذلك بعدد المساكن فيها والبالغة (9782 مسكن عشوائي) وبنسبة (45.6%) من إجمالي العشوائيات في المحافظة. فيما سجلت ناحية الهلال أقل التجمعات العشوائية (3 تجمعات عشوائية) وبنسبة (2.4%)، وسجلت ناحية النجمي أقل المساكن العشوائية فيها والبالغة (60 مسكن عشوائي) بنسبة مقدارها (0.3%) من إجمالي المساكن العشوائية في عموم المحافظة.

٣ – أسهمت معدلات النمو الطبيعي في المحافظة وزيادة الهجرة الداخلية وضعف القوانين الرادعة وغياب التخطيط الأمثل في زيادة العشوائيات في منطقة الدراسة.

٤ – اتساع حجم المعاناة لسكان العشوائيات وسوء الأحوال البيئية وتدهور الأوضاع الصحية ونقص الخدمات الأساسية، فضلاً عن تراكم النفايات وتفشي الحشرات والقوارض في تلك العشوائيات.

٥ – إمكانية تنمية مناطق العشوائيات في منطقة الدراسة وتطويرها إذا ما تضافرت جهود الحكومة المحلية مع جهد منظمات المجتمع المدني والجهد الأكاديمي في الإسراع لتخطيط العشوائيات وإمكانية تنظيمها.

التوصيات:

١ – المعالجة الآنية للتجمعات العشوائية في محافظة المثنى وتسوية أوضاعها وإجراء مسح شامل لها وإحصائها ومنح إجازات السكن الصالح منها، لغرض تهيئتها كمناطق سكنية في المستقبل.

٢ – العمل على إصدار مخططات تنظيمية من قبل وزارة الإسكان والإعمار لإنشاء تجمعات سكنية مقترحة محل العشوائيات، بالتعاون مع الحكومة المحلية في منطقة الدراسة، يراعى فيها منح قروض ميسرة طويلة الأجل بدون فائدة وبأسعار مناسبة.

٣ – تشريع القوانين الرادعة بعدم تمدد العشوائيات على الأراضي الزراعية والبساتين المحيطة بالمدن كونها تشكل متنفساً بيئياً في محافظة المثنى، علاوة على تسييج المناطق الفارغة المخصصة كمناطق خضراء.

٤ – تنشيط الرقابة البيئية من المؤسسات المعنية في محافظة المثنى، للتصدي لمظاهر التلوث الناجم عن العشوائيات والاهتمام بتنظيم شبكة الصرف الصحي ورفع النفايات الصلبة.

٥ – تفعيل جانب العمل الجماعي أو المشترك في التصدي لمشكلة العشوائيات عن طريق إشراك اساتذة الجامعات والمخططين مع المؤسسات الحكومية المعنية في محافظة المثنى لغرض رسم سياسات مستقبلية تحد من توسع العشوائيات والحد من الأضرار الناتجة عنها.

الهوامش:

١ – جمال الدين أبي الفضل بن منظور، لسان العرب، الجزء الثالث عشر، ط١، مركز الشرق الأوسط الثقافي للطباعة والنشر، ٢٠١١، ص٢.

٢ – عبدالله العلي النعيم، الأحياء العشوائية وانعكاساتها الأمنية، ندوة حول (الانعكاسات الأمنية وقضايا السكن والتنمية) القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢.

٣ – علي فاعور، أفاق التحضر العربي، بيروت، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤، ص٢٦١.

٤ – سالم هادي مهدي المرشدي، السكن العشوائي في محافظة المثنى (دراسة في جغرافية المدن)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١١، ص١١.

٥ – جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن، سلسلة تقارير الترقيم والحصر، المنشأة العامة لمحافظة المثنى، بيانات غير منشورة، ٢٠١٧.

٦ – مديرية زراعة محافظة المثنى، قسم الاحصاء، بيانات غير منشورة لسنة ٢٠١٧.

٧ – مديرية بيئة محافظة المثنى، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، ٢٠١٧.

٨ – شبكة المعلومات الدولية، الانترنت، جريدة الصباح الجديد، ٢٠١٨ متوفر على الرابط:
https://newsabah.com/newspaper/131840

٩ – مديرية بلدية قضاء السماوة، شعبة التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، ٢٠١٧.

١٠ – وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية التخطيط في محافظة المثنى، مسح العشوائيات، ٢٠١٣.

١١– وزارة الموارد المائية، المديرية العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، الوحدة الرقمية، خريطة العراق الإدارية، مقياس (١: ٠٠٠٠٠٠)، بغداد، ٢٠٠٧.

١٢– جمهورية العراق–وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠١٧، ص ٢١.١

١٣– وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، مديرية تخطيط محافظة المثنى، بيانات غير منشورة، ٢٠١٨.

١٤– وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للتخطيط والإحصاء، محافظة المثنى، مسح العشوائيات، بيانات غير منشورة، ٢٠١٥.